Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (20): 30 Oct 2021
P: 135 - 156
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (20): 30 أكتوبر 2021 م
ص: 135 - 156

# Inflation targeting policy as a framework for managing monetary policy in Sudaneconometrics study during the period (1980-2018) With reference to the experiences of some leading countries

**Sammar Hussain sery**
**Mansour Ahmed Elfaki**
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University || KSA

**Abstract:** Targeting inflation is ultimate goal of monetary policy as this policy is expected to control inflation and maintain economic growth. The experiences of developing countries have shown that the inflation targeting mechanism is an effective system for managing monetary policy in its endeavor to achieve general price stability Studies on Sudan have shown that structural economic imbalances, underdevelopment of the financial and banking sector, and poor coordination between monetary and fisical policies remain an obstacle to developing a framework for targeting inflation. maintaining a low and stable rate of inflation in the long term. The study assumed that government spending is not an independent policy tool to control inflation, and there is an inverse relationship between GDP and inflation. The study findings show the existence of two cointegration vectors for inflation and its determinants, and the insignificance of the money supply and government spending. The study recommended not adopting expansionary monetary policies reducing government spending, especially current spending, and improving the exchange rate in the country by subsidizing and diversifying its production to increase GDP and encourage exports.

**Keywords:** Inflation, Exchange rate, money supply, economic growth, Sudan, Johansen model of co- integration.

# سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية في السودان – دراسة قياسية خلال الفترة (1980 – 2018)- مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول الرائدة

**سمر حسين سري**
**منصور أحمد الفكي**
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية || المملكة العربية السعودية

**المستخلص:** تعد سياسة استهداف التضخم إطارا لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية إذ تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة حيث بينت تجارب الدول النامية أن آلية استهداف التضخم تعتبر نظاماً فعالاً لإدارة السياسة النقدية في سعيها لتحقيق الاستقرار العام للأسعار وعند دراسة حالة السودان تبين أن الاختلالات الاقتصادية الهيكلية وتخلف القطاع المالي والمصرفي وضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية شكلت عائقاً أمام تطوير إطار لاستهداف التضخم بحيث هدفت الدراسة إلى التعريف بسياسة استهداف التضخم وعرض المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق هذه السياسة وتحديد مدى مرونة العلاقات التي تربط بين التضخم ومحدداته مما يمكن من الوصول والإبقاء على نسبة منخفضة ومستقرة من التضخم في الأجل الطويل افترضت الدراسة أن الإنفاق الحكومي لا يمثل أداة سياسة مستقلة للتحكم في التضخم وأن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها وجود متجهان للتكامل المشترك لنموذج

التضخم ومحدداته وعدم معنوية كل من عرض النقود والإنفاق الحكومي مما يعني أنه يجب العمل على خفض الإنفاق الحكومي غير المنتج وأيضا تسبب مرونة سعر الصرف التي يتطلبها استهداف التضخم إلى عدم الاستقرار المالي عليه أوصت الدراسة بعدم اتخاذ سياسات نقدية توسعية وترشيد الانفاق الحكومي خاصة الانفاق الجاري وتحسن سعر الصرف في البلاد وذلك عن طريق دعم وتوسيع قنوات الإنتاج لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ثم تشجيع الصادرات.

**الكلمات المفتاحية:** التضخم، سعر الصرف، عرض النقود، السودان، نموذج التكامل المتناظر لجوهانسون.

## المقدمة.

أن معضلة التضخم ليست وليدة العصر الراهن فقد عرفتها الأنظمة الاقتصادية في مختلف العصور ولم تفرق بين دولة متقدمة وأخرى نامية بحيث تنطوي على آثار خطيرة وسلبية على التنمية والاستثمار والتوزيع الغير عادل للثروات وقلة المدخرات، فكان من الطبيعي أن تهتم البنوك المركزية بإبقاء التضخم دون مستويات معينة، لذا نجد البنوك المركزية بنفسها مضطرة إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، أي ضمان معدلات بطيئة لتغير مستويات الأسعار لأن انعدامه يقود إلى تسوية عملية صنع واتخاذ القرار من قبل الوحدات الاقتصادية وانعدام الثقة بالسلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي، لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف طويل الأمد للسياسة النقدية، فمنذ ثمانينات القرن الماضي تبين أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة (الاستهدافات الوسيطة التقليدية (كمعدلات الفائدة، سعر الصرف، والمجاميع النقدية) التي لم تكن فعالة في تحقيق الهدف المنشود في خفض التضخم الأمر الذي دفع ببعض الدول المتقدمة و الدول الناشئة لاحقا إلى تبني مقاربة مباشرة للسيطرة على التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم Inflation Targeting Policy كإطار لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية إذ تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم و الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة بما يسهم بتوفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية سيكون لها بالغ الأثر الإيجابي على جذب و تعزيز الاستثمارات الخاصة على الصعيدين المحلي و الأجنبي على حد السواء، بالإضافة إلى إيجاد فرصة مواتية للتوظيف وبالتالي الارتقاء بمستوى المعيشة حيث ركزت الدراسة على سياسة استهداف التضخم والمتطلبات اللازمة لتجسيدها بنجاح والرفع من مستويات الشفافية المطلوبة فضلا على التعريج إلى أهم التجارب الدولية الرائدة للدول الناشئة في مجال سياسة استهداف التضخم والتي استطاعت أن تنجح في تطبيقها بالإضافة إلى التطرق لمختلف المتطلبات اللازمة التي يجب على السودان تطبيقها لتبنى هذه الاستراتيجية وتلبية لهذا المسعى جاءت سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية بعد أن أظهرت الأطر الأخرى عدم جدواها في الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي ولاسيما في ظل تزايد حده التغيرات على مستوى الاقتصاد المحلي والعالم، حيث تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم بما يسهم في توفري بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، فضلاً عن إيجاد فرص مواتية للتوظيف وتحسين مستوى المعيشة..

### مشكلة الدراسة:

ثمة جدال كبير بين الاقتصاديين حول مدى فاعلية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية حيث انقسم الاقتصاديون إلى فريقين: الأول يعتبر أن سياسة استهداف التضخم توفر نتائج جيدة بما فيه الكفاية حتى الآن بالمقابل يؤكد الفريق الثاني أن الاستراتيجية لم يتم اختبارها في بيئة مضطربة، كما أنها تحقق نتائج على مستوى التضخم والإنتاج وسعر الفائدة ولكنها تؤدي إلى نتائج معاكسة في الكثير من البلدان التي تطبق نظام الصرف المرن.

**أسئلة الدراسة:**

واستناداً لما سبق فإن مشكلة البحث تكمن في الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما مدى فاعلية سياسة استهداف التضخم في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية في السودان؟
2. هل تسلك المتغيرات سلوكا متشابها في الأجل الطويل مما يعني أنه تتمتع بصفة التكامل المشترك؟
3. كيف يمكن اتباع منهجية علمية للوصول إلى معدل تضخم متنبأ به من خلال نموذج قياسي يعتمد على توصيف العلاقات الاساسية بين التضخم ومتغيراته.

**فرضيات الدراسة:**

بالاتفاق مع أهدف الدراسة تمت صياغة فرضية البحث على النحو التالى:

1- أن الإنفاق الحكومي لا يمثل أداة سياسة مستقلة للتحكم في التضخم.
2- هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.
3- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم.

**أهداف الدراسة**

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بسياسة استهداف التضخم وعرض المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق هذه السياسة.
2. تحديد مدى مرونة العلاقات التي تربط بين التضخم ومحدداته مما يمكن من الوصول والإبقاء على نسبة منخفضة ومستقرة من التضخم في الأجل الطويل.
3. تحديد العلاقات التوازنية فيما بين الفجوة التضخمية ومحدداتها.
4. إلقاء الضوء على التجارب الدولية الرائدة التي نجحت في استخدام سياسة استهداف التضخم بقصد التعرف على الدروس والنتائج ومن ثم الوصول لنموذج قياسي لمعدل فجوة التضخم المستهدف في السودان مما يساعد في تفادي مشكلة اضراب الاستهدافات كاستهداف سعر الصرف والمجمعات النقدية.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من جانبين:

- **الجانب النظري:** التعريف بسياسات تطوير السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من حيث مفهومها ومتطلبات اجراءات تطبيقها والوقوف على تجارب بعض الدول الرائدة التي قامت بإنتاجها.
- **الجانب العملي:** تمكن هذه الدراسة الوصول إلى نموذج قياسي يستهدف معدل معين من التضخم في السودان مما يساعد البنك المركزي أن يصبح أكثر مرونة في التعامل مع صدمات العرض والطلب كما يخفض من وقوع البنك في مشكلة التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية الناتجة من ضغوط أحداث توسع في المعروض النقدي وأيضا تمكن صناع السياسات النقدية من عدم اللجوء إلى التعديل المتكرر للاستهداف الوسيط باعتباره اسلوب يركز مباشرة على الهدف الكمي للتضخم مما يساهم في اضفاء الشفافية والثقة لدى عملاء السوق لتوجهات السوق النقدية.

## 2- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في الإطار النظري على المنهج التاريخي وذلك لمعرفة تطور السياسات النقدية وسياسات استهداف التضخم في السودان خلال فترة الدراسة، أما في الإطار العملي فاعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج تقليدي لدالة التضخم وتطبيق أسلوب تصحيح الخطأ لتحليل التوازن قصير الأجل بين متغيرات الدالة وأخيرا تطبيق التكامل المشترك بما يكفل دراسة وتحليل كافة البيانات المتاحة خلال فترة الدراسة.

**النطاق الزمني للدراسة:**

1- الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية من (1980 – 2018م) وتم اختيار تلك الفترة للأسباب التالية:

- أسباب اقتصادية: تم اختيار هذه الفترة لأنها شهدت تحولات في السياسات الاقتصادية والمنهجية في إدارة الاقتصاد في البلاد، فخلال هذه الفترة كانت هنالك عدة سياسات تم استحداثها مما كان لها الأثر على عدد من المؤشرات الكلية ومن ضمنها معدلات التضخم على أثره تم تطبيق عدد من الاجراءات والإصلاحات الهيكلية.
- أسباب إحصائية: في الدراسات القياسية لابد من وجود فترات زمنية طويلة حتى نتوصل إلى نتائج فعليه.

2- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المؤشرات النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان.

**هيكلة الدراسة:**

بهدف الإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة أجزاء تسبقها مقدمة وتليها استنتاجات وتوصيات تضمن الجزء الأول تحديد مفهوم سياسة استهداف التضخم والمتطلبات اللازمة لتطبيق هذه السياسة بنجاح، أما الجزء الثاني فتضمن بدائل أطر السياسة النقدية، الجزء الثالث فتضمن التضخم في السودان، وجرى تخصيص الجزء الرابع من أجل بناء نموذج قياسي يحلل ويقيم سياسة استهداف التضخم في السودان خلال الفترة (1980- 2018م).

## 3- الإطار النظري والدراسات السابقة

**أولا: مفهوم سياسة استهداف التضخم وطرق تطورها**

توصف سياسة استهداف التضخم في الكتابات الاقتصادية بأنها " اطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل ظروف مقيدة (وهي بذلك تعتمد على القواعد اذ يتطلب تبني اهداف صريحة والتزام البنك المركزي بأتباع سياسة متسقة وثابتة في الوقت نفسه يترك للبنك المركزي حرية اتخاذ القرار حول كيفية استخدام ادواته الآمر الذي يسمح له ببعض المرونة في التصدي للصدمات المحلية والخارجية غير المتوقعة، ومن الناحية العملية يقرر البنك المركزي عادة المسار المقبل للسياسة النقدية بعد تقديم المعلومات التي يتم الحصول عليها من عدة مؤشرات مثل توقعات التضخم التي تهيئها له نماذج الاقتصاد الكلي، وكذلك عمليات المسح القائمة على اساس توقعات التضخم، كما تنظر السلطة النقدية في تطورات المتغيرات المالية والنقدية الرئيسية مثل النقود والائتمان والهيكل الزمني لأسعار الفائدة وأسعار الأصول وظرف سوق العمل، وفي حالة انحراف معدلات التضخم عن المعدل المستهدف فأن ذلك يشير إلى تعديل السياسة بمعنى انتهاج سياسة نقدية تقييديه اذا كان المعدل المتوقع للتضخم يتجاوز المعدل المستهدف او انتهاج سياسة نقدية توسعية اذا كان المعدل المتوقع للتضخم يقل عن المعدل المستهدف.

- **مفهوم سياسة استهداف التضخم**

هناك العديد من المفاهيم لهذا المصطلح نقتصر على سرد أهمها فيما يأتي

يعرف (EserTurer) 2002 استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات او هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة او كأثر مع الاعلان الظاهر بأن تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الاول للسياسة النقدية، ويعتبر (Career As Stone) استهداف التضخم بأنه يبدأ بالتسليم بأن أي بنك مركزي يفتقر لسياسة سعر صرف واضحة (استهداف سعر الصرف) او قاعدة نقدية (استهداف نقدي) يعد تلقائيا " انه يطبق سياسة استهداف التضخم ويضيف بأن هذا الصنف ملتزم بوضوح لسياسة استهداف التضخم، حيث لقي هذا التعريف انتقادا من قبل (Truman) عام (2003 (في تصنيف البنوك المركزية هل هي على اساس استهداف التضخم ام لا فإذا لم يكن هناك إعلان صريح فأنه لا يعتبر استهداف التضخم قائم، ومع استمرار الجدل حول التعريف وأي البلدان يمكن أن تعتبر مستهدفة له حتى بعد 20 سنة من تواجده. يخلص (kuthner.N Kenneth) (LZOAL) إلى وجود طريقتين للتفكير في تعريف استهداف التضخم تتعلق الطريقة الاولى بالخصائص الملاحظة او الظاهرة لإطار سياسة الاستهداف، تتعلق الطريقة الثانية بمدى أمثلية هذه السياسة كقاعدة لإدارة السياسة النقدية، ويترتب على الطريقة الاولى في التفكير إلى أن الطريق الأسهل لتمييز استهداف التضخم يكون بالطبع بالإعلان الصريح فإذا أعلن البنك المركزي عن أهداف التضخم يقال انه يطبق سياسة استهداف التضخم ويسمى هذا التعريف العملي لاستهداف التضخم وقد يكون الاعلان الصريح نقطة بداية جيدة للاستهداف، لكن دون الجزم بذلك لذا ينتقد هذا التعريف في وجهتين أن التعريف بهذه الطريقة من خلال الإعلان عن هدف التضخم لا يعتبر شرط كافي وضروري لكي يؤهل البنك المركزي في انه يطبق سياسة استهداف التضخم، كما تصر بعض البنوك المركزية مثل الاحتياطي الفدرالي الامريكي على انها ليست على نظام استهداف التضخم بالرغم من امتلاكها لأغلب وفي بعض الاحيان لكل المميزات الأخرى للبنوك التي أعلنت صراحة عن استهداف التضخم، وإذا كان التعريف العملي لاستهداف التضخم يأخذ نموذجه من وجهة نظر وضعيه أمثال (Bernake 1999) بأنه افضل وصف كإطار للسياسة النقدية بدلا " منه كقاعدة فقد ظهرت جهودا يتزعمها عدد كبير من أمثال الاقتصاديين. (Lars Sevenssen (1997-1999 يعرف استهداف التضخم على انه قاعدة مثالية لسياسة نقدية Rule Policy. توجه لهذا التعريف مجموعة من الانتقادات من قبل عدد من الاقتصاديين أمثال (kin Mish) 2002 و (Truman) 2003 الذي يرى أن استهداف التضخم كإطار لسياسة نقدية يسبق في البداية تطبيق قواعد مثالية للسياسة النقدية فلا يمكن أن يتعارض في الادب الاقتصادي الاطار النظري مع ما هو عملي، ويذكر بأن تبني الاستهداف كإطار كان بستة سنوات قبل ظهور المقالة المشهورة لتايلور 1993 او العمل اللاحق لـ (Sevensson 1997) الذي يربط استهداف التضخم بالقواعد المثالية للسياسة النقدية لا يعد استهداف التضخم حسب طريقة او أداة لتخفيض المعدل الجاري للتضخم بعد فترة ازالة التضخم بصفة شاملة (Hanziro lan ،1999) وأخيرا تعد سياسة استهداف التضخم اسلوب جديد وحديث لإدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة استهداف وسيط للسياسة النقدية، اما الهدف النهائي لها هو تحقيق استقرار الاسعار في الأجل الطويل، كما أصدر البنك الاحتياطي النيوزيلندي قانوناً في 20 ديسمبر 1989 قدم من خلاله تعريفاً يعتبر الأكثر شيوعاً للمصطلح إذ ينظر إليه على أنه) وصفة استراتيجية لإدارة التضخم ترتكز على الإطار المؤسسي المتكون أساساً من عمليات المساءلة والشفافية والاتصال)

- **شروط نجاح سياسة استهداف التضخم**

وفق أطر السياسة النقدية يتم اعتماد مرتكزات أساسية للسياسة النقدية للتحكم في مسار المستوى العام للأسعار، أحد هذه المرتكزات يتمثل في سعر الصرف الثابت حيث يتم ربط قيمة العملة المحلية بعملة دولة أخرى

تتمتع بمستويات منخفضة من التضخم إلا أن السياسة النقدية في هذه الحالة تفقد استقلاليتها وتصبح تابعة للسياسة النقدية السائدة في دولة عملة الربط وهو ما يظهر تأثيره السلبي في حالة اختلاف دورات العمال في الدولتين، عليه بدأت العديد من الدول في التحول تجاه تبني أسعار صرف مرنة مما دفعها إلى اعتماد مرتكز آخر للسياسة النقدية تمثل في استهداف المجاميع النقدية aggregate Monetary)كوسيلة للتحكم في المستوى العام الأسعار، ومن الناحية الاقتصادية ينجح هذا النهج إذا كان البنك المركزي قادًرا على التحكم في المعروض النقدي جيدًا، ومتى ما كانت دالة عمليا ظهرت بعض التحديات في استهداف البنوك المركزية ٍ الطلب على النقود تتسم بالاستقرار للمجاميع النقدية نتيجة عدد من العوامل من بينها التغيرات التي شهدتها دالة الطلب على النقود التي أصبحت غير مستقرة بسبب الابتكارات في السواق المالية وأدوات الدفع وعدد من العوامل الأخرى.

وتتمثل الشروط الأساسية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها:

- استقلالية البنك المركزي والتي تعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال اعطاء استقلالية كاملة- للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى معدل تضخم منخفض.
- التركيز على هدف وحيد يتمثل في معدل أو مدى مستهدف لفترة زمنية محددة.
- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.
- الالتزام مؤسسات الدولة بهدف استقرار الاسعار في الأجل الطويل.

- **ظروف نشأة سياسة استهداف التضخم**

بدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسية النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة بدأ بنيوزلندا في عام 1990 ثم في كندا عام 1991 ومن ثم في المملكة المتحدة في 1992 تلتها الدول الصناعية الاخرى كاستراليا والسويد 1993حيث أن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة للتضخم شجع عدد من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل شيلي وبولندا وكولومبيا و أوروبا وجنوب افريقيا في عام وهنغاريا و ايسلندا والمكسيك عام والفلبين وبيرو، حتى بلغ تعداد الدول المستهدفة لهذه السياسة خلال تلك الفترة اكثر من 40 دولة استهدفت الوصول إلى مستوى متدني ومستقر من التضخم لكن 18 بلداً منها فقط هي التي تصنف البلدان مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم.

- **أسباب تبني سياسة استهداف التضخم**

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور هذه السياسة منها:

ارتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد أثر عكسيا" على معدل النمو الاقتصادي وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية.

ان تأثير الاستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال تأخر فترات تكون غير محدودة نتيجة لعدم استقرار الاستهداف الوسيطة للسياسة النقدية وكذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب والعرض الكلي ويحدد البنك المركزي معدل او مجال التضخم في فترة محدودة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات (كاستهداف سعر الصرف او المجاميع النقدية).

تطرح سياسة استهداف المجاميع النقدية مشكلة الحافظة المالية للوحدات الاقتصادية نتيجة تغيرات في اسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل مما يؤدي إلى اختلاف في تشكيل المجاميع النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم كانخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل مما يؤدي إلى تضخيم المجاميع الواسعة.

**ثانياً- الدراسات السابقة:**

لعب التضخم دورا هاما ومؤثرا كبيرا على السياسة النقدية مما جعل دراسة سياسات استهداف التضخم كأداة لإدارة السياسة النقدية تحظى باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي وكل من الدراسات النظرية والتطبيقية ويمكن نتناول بعض أمثلة الدراسات التي قدمت حول هذا الموضوع في الجزء التالي:

- **دارسة ماجد حسني صبيح (2015)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index (CPI وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني والكشف عن اتجاهات تطورها خلال الفترة (2013-2004)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل بيانات معدلات التضخم والأجور الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما اعتمدت على تحليل ارتباط بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج، وتم تحليل علاقة الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني للفترة محل الدراسة وتبعا لثلاث مستويات جغرافية وتوصلت الدراسة إلي أن وجود علاقة ارتباط عكسي قوي وذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث، كذلك وجد أن معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) تزداد بمعدلات أكبر من الزيادات في معدلات الأجور الإسمية) اليومية (، أوصت الدراسة بضرورة ربط الأجور الاسمية بالشيكل بجدول غلاء المعيشة، وكذلك اتباع سياسات اقتصادية لتحفيز قاعدة الإنتاج المحلي وتوسيعها كما أوصت الدراسة بتقليل الاعتماد على الشيكل الإسرائيلي في المعاملات الاقتصادية الي الحد الأدنى الممكن وزيادة الاعتماد على الدينار الأردني بالتنسيق مع البنك المركزي الأردني، وإنشاء أسواق استهلاكية شعبية وتعاونية للسلع الغذائية الأساسي.
- **دراسة عبد الله أحمد عبدالله أبوبكر (2011)** تناولت هذه الدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1980-2010) مع التركيز على اثر هذه السياسة على ارتفاع معدلات التضخم باعتباره من اهم الاثار الاقتصادية المتوقعة والتي قد تحدث نتيجة لتنفيذ هذه السياسة البحث يحاول الإجابة على الأسئلة التالية: هل أدت سياسات التحرير الاقتصادي الي ازدياد معدلات التضخم خلال فترة الدراسة؟ وما هي السياسات التي اتبعتها الحكومة لمعالجة الاثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي؟ وإلى أي مدي كانت هذه السياسات ناجحة في معالجة هذه الآثار، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع و أوراق العمل والتقارير الرسمية، افترضت أن سياسة التحرير الاقتصادي ادت إلي زيادة معدلات التضخم، والتحليل القياسي لهذه الدراسة كانت كالتالي: $INF=\alpha+\beta*EI+\mu$ INF=f (EI) حيث أن INF تمثل معدل التضخم، EI تمثل سياسة التحرير الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلي أن سياسة التحرير الاقتصادي لعبت دورا مهماً في ارتفاع التضخم خلال فترة الدراسة إذ ارتفعت معدلات التضخم بصورة ملحوظة خاصة في بداية تطبيق السياسة ثم بدأ الاقتصاد بالتكيف في الآونة الأخيرة، أوصت الدراسة بضرورة العمل علي خفض معدلات التضخم عن طريق السياسات المالية والنقدية، والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والمحلية في زيادة الإنتاج وتهيئة المناخ المناسب الجاذب للاستثمار في السودان.
- **دارسة هويدا خالد محمد عباس (2011)** تناولت الدراسة تقدير دالة التضخم في السودان، هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب والعوامل المؤثرة على التضخم في السودان في الفترة (2010-1990) بشكل كمي من خلال نموذج قياسي يعمل على تقدير دالة التضخم، ومن أجل تحقيق هذا الهدف وضعت الفرضيات الاتية: أن صيغة الانحدار المتعدد هي الصيغة القاسية التطبيقية الملائمة والمناسبة لدراسة وتقدير نموذج التضخم، وافترضت

ايضاً وجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طرديه بين التضخم وكل من الانفاق الحكومي وسعر الصرف وعجز الموازنة كما استخدم الباحث المنهج التاريخي للإطار النظري ومنهجية الاقتصاد القياسي للإطار التطبيقي وذلك البيانات الخاصة بمتغيرات التضخم في السودان خلال فترة الدراسة، وقد تم التحليل باستخدام برنامج (Eviews) ويمكن صياغة النموذج الرياضي كالتالي: INF = f (GDP, MS, EXCH, BD, G) حيث أن GDP: تمثل الناتج المحلي الإجمالي و MS تمثل عرض النقود، EXCH تمثل سعر الصرف و BD تمثل عجز الموازنة و G تمثل الانفاق الحكومي وتوصلت الدراسة الي عُدة نتائج أهمها وجود تأثير معنوي لكل متغيرات الدراسة على المتغير التابع التضخم وذلك بوجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طرديه بين التضخم وكل من عرض النقود و الانفاق الحكومي ووجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف وأوصت الدراسة بضرورة عمل وحدة مشتركة بين بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية وذلك لتوحيد عمليات التقدير للإحصاءات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية.

- **دارسة محمد عبد الحميد بخيت محمد (2011)** هدفت الدراسة إلى تقويم فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان، كما تضمنت معرفة الادوات والأهداف التي تعمل على التخفيف من التضخم، ومعرفة دور السياسة النقدية في تقليل التضخم ومسببات التضخم وكيفية معالجتها بواسطة السياسة النقدية، ومعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم ومنهجيه الاقتصاد القياسي المتمثلة في توصيف وتقدير وتقييم النموذج ثم اختبار مقدرته التنبؤية وذلك باستخدام سلسلة برامج التحليل القياسي (Eviews)، وبعد تشخيص الظاهرة وتقدير الدراسة وتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة طرديه بين عرض النقود والتضخم، كما توصلت إلى أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف، كما وجدت الدراسة أن للشهادات الاستثمارية)شهادة شمم (فعالية في ضبط كمية السيولة، وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسة نقدية حكيمة تقلل من التضخم، وتحسن سعر الصرف وذلك بتشجيع الصادرات المحلية وتوسيع قنوات الإنتاج لزيادة الناتج الإجمالي المحلي وعدم اتخاذ سياسة نقدية توسعية وترشيد الانفاق الحكومي خاصة الانفاق الجاري و تفعيل أدوات الرقابة المصرفية لضبط السيولة والائتمان.

**الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة**

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في منهج البحث حيث تم اتباع المنهج التاريخي والقياسي والعرض النظري للتضخم واختلفت معها في أننا استخدمنا بيانات سلاسل زمنية طويلة لدالة التضخم في السودان امتدت خلال الفترة (1980-2018) ثم تقييم وقياس نتائج التحليل على الاقتصاد السوداني.

**الفجوة البحثية**

تتمثل الفجوة البحثية في تحديد السياسات النقدية المستخدمة في السودان لمكافحة التضخم والتي كان لها أثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي بحيث يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بتلك المؤشرات في المستقبل وذلك من خلال بناء نموذج يقيس أثر تلك السياسات على بعض مؤشرات السياسة النقدية

**أدوات السياسة النقدية والمالية في استهداف التضخم**

أدوات السياسة النقدية والمالية هي الاستراتيجيات الرئيسية التي تستخدمها حكومة بلد ما وبنكه المركزي لتعزيز أهدافها الاقتصادية بحيث يُمكّن الجمع بين هاتين السياستين تلك السلطات في استهداف التضخم الذي يعتبر

صحيًا في حدود 2% إلى 3% وزيادة فرص العمل وللحفاظ على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي وتخفيض معدل البطالة هذا يعني أن السياسة المالية تستخدم لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد على مدار دورة العمل وعليه فقد تبنت معظم البلدان سياسات متنوعة بهدف إنجاز أهدافها الاقتصادية الرئيسية ولعل البنوك المركزية هي أحد أبرز اللاعبين المساعدين في الوصول إلى المحطات المنشودة، وذلك عبر سياستها النقدية التي ترمي إلى الحفاظ على بعض المؤشرات الاقتصادية عند مستويات صحية ومن بين هذه المؤشرات التضخم أو الزيادة في أسعار السلع والخدمات والتي أن تُركت دون تقويض ستؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة وبالتالي إثقال المواطنين بمزيد من الأعباء ناهيك عن الضغوط التي يشكلها على الإنفاق الاستهلاكي الذي يعد إحدى قاطرات الاقتصاد.

تقسم السياسة النقدية إلى سياسات توسعية وأخرى انكماشية فأما الأولى فيلجأ إليها البنك المركزي لتحفيز الاقتصاد عبر زيادة المعروض النقدي وخفض أسعار الفائدة بما يعزز الطلب الكلي الذي يقود الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع أما الثانية فتهدف إلى الحد من التضخم عبر تقليص المعروض النقدي وزيادة تكلفة الاقتراض وهي خطوة قد تخفض الناتج المحلي الإجمالي أو تبطئ نموه فالحكومات والبنوك المركزية المعاصرة نادرا ما تقوم بطبع وتوزيع الأموال للتأثير على المعروض النقدي فهي تعتمد بدلًا من ذلك على ضوابط مثلاً التحكم في أسعار الفائدة والإقراض بين البنوك وسياسة السوق المفتوح أو تغيير نسب الاحتياطي النقدي وذلك لعدة أسباب أهمها أن التجارب التاريخية أكدت كارثية إطلاق العنان لعملية الطباعة حيث قادت إلى تضخم جامح وركود واسع النطاق ومن المعلوم أن التضخم هو معدل الزيادة في أسعار السلع والخدمات وبرفع الفائدة ستزداد تكلفة الاقتراض جنبًا إلى جنب مع عائدات الادخار وبالتالي سيختار المستهلكون ادخار المال بدلًا من إنفاقه وربما يحد ذلك من القروض والتي يمكن إنفاقها على أوجه عدة تعزز الإنفاق أيضًا حيث تعتمد صياغة السياسة النقدية على المدخلات التي تجمعها البنوك المركزية من مصادر متنوعة مثل بيانات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والتضخم ونمو القطاع الخاص والتطورات الجيوسياسية في الأسواق الدولية والمخاوف المتعلقة بالمجموعات والاتحادات الممثلة للصناعات ونتائج استطلاعات المنظمات ذات السمعة الحسنة بجانب بعض المدخلات التي تعلنها الحكومة ولتجنب تفاقم التضخم قد يضطر البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية مقيدة أو انكماشية بعض الشيء للحد من ارتفاعه أو لاستهداف حد معين له، أما بالنسبة للسياسة المالية فتتمثل في استخدام تحصيل الإيرادات الحكومية مثل الضرائب والمصروفات والإنفاق للتأثير على اقتصاد بلد ما فمثلا تلجأ الحكومة للسياسة المالية الانكماشية contractionary fiscal policyلمواجهة تنامي معدلات التضخم أو لمواجهة الأعراض التوسعية عمومًا أو ربما تفرض حالات محدودة من الانكماش في محاولة استعادة توازن الدورة الاقتصادي فهي تقوم بتخفيض حجم الإنفاق العام والاقتطاع من مدفوعات القطاع العام بحيث يتمثل دور السياسات الانكماشية في تخفيض حجم الإنفاق العام والاقتطاع من مدفوعات القطاع العام أو وظائفه في حين تسبب السياسات التوسعية عجز الموازنة، تسبب السياسات الانكماشية فائض الموازنة ومع أن هذه السياسة نادرًا ما تُستخدم فإن الوسيلة المفضلة لكبح التضخم هي السياسة النقدية مثل سياسة تعديل قيمة الاقتراض.

وأخيرا يمكن التمييز بين السياسة المالية والسياسة النقدية بأن السياسة المالية تتعامل مع الضرائب والإنفاق الحكومي وغالبًا ما تدار بواسطة إدارة حكومية بينما تتعامل السياسة النقدية مع عرض النقود وأسعار الفائدة وغالبًا ما تتم إدارتها عبر البنك المركزي للدولة بحث تؤثر كل من السياسات المالية والنقدية على الأداء الاقتصادي للبلد.

**بدائل أطر السياسة النقدية**

تتناول هذه النقطة عرض بدائل أطر السياسة النقدية التي تمثل في جوهرها تطور سياسة الاستهداف الوسيط للسياسة النقدية إذ انتقلت هذه السياسة من استهداف سعر الصرف إلى الاستهداف النقدي وصولاً إلى سياسة استهداف التضخم.

**أولا: استهداف سعر الصرف:**

تسعى البنوك المركزية من خلال سياسة استهداف سعر الصرف إلى تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال إحداث تغيرات في أسعار الفائدة مع تدخل مباشر متزامن في إدارة الصرف الأجنبي بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم حيث يتطلب نجاح تطبيق هذا النظام توافر مزيج ملائم من السياسات الاقتصادية الكلية، إلى جانب امتلاك مستوى كافٍ من الاحتياطات الدولية والإبقاء على مصداقية الإطار التشريعي والمؤسساتي في تحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث ويأخذ استهداف سعر الصرف شكلين يتميز الشكل الأول بتثبيت سعر صرف العملة المحلية مع سعر صرف عملة بلد آخر أكثر استقراراً في مستوى الأسعار حيث أن معدلات التضخم لا يمكنها أن تنحرف بعيداً عن معدل التضخم في البلد الذي تم ربط سعر صرفها به، أما الشكل الثاني فيتم السماح فيه لسعر الرصف المثبت بالتقلب في مجال معني بشرط أن يتدخل البنك المركزي في حالة حدوث انحراف خارج حدود المجال المسموح به.

**ثانيا: استهداف الإجمالي النقدي**

اتجهت معظم البلدان الصناعية إلى تطبيق أسعار الرصف الحرة بعد انهيار نظام بريتون وودز عام 1973، واحتاجت إلى أداة تثبيت فعلية جديدة لتحقيق الاستقرار في الأسعار تمثلت في استهداف الإجمالي النقدي وحتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق الاستقرار في الأسعار يقوم بالتأثير في نمو العرض النقدي من خلال توجيه أدواته كسعر الفائدة باعتبار أن له علاقة وثيقة بمستويات التضخم في المدى الطويل. وتصبح إمكانية نمو القاعدة النقدية أو أي مجتمعات نقدية مختارة كاستهدافات وسيطة هي العنصر الفعال في تحقيق هدف استقرار الأسعار.

**ثالثا: استهداف التضخم**

شكلت التطورات المالية وحركة رؤوس الأموال وعدم استقرار الإطار التشريعي وإلغاء القيود على التنظيم المالي وعدم توافر استقلالية أكرب للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية إلى تخلي عده بلدان عن نظام الاستهداف النقدي مثبتة في الوقت نفسه نظاماً حديثاً لإدارة السياسة النقدية عُرف بسياسة استهداف التضخم.

**رابعا: تحديد مؤشر مناسب للتضخم**

يختلف الاختيار بين مؤشر الأسعار المستخدم في حساب معدل التضخم المستهدف من دولة إلى أخرى بسبب تباين المناهج في حسابه في ما بين الدول ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك الاكثر استخداما في قياس معدل التضخم بدلا من المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي اذ يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك معروف لدى الجمهور مما يسهل فهمه ولا يحتاج إلى قدر كبير للمراجعة أو التعديل، فضلا عن انه يعكس التوازن بين العوامل المحددة للطلب والعرض الكلي في النشاط الاقتصادي كما لا يسمح الاخذ بالحسبان التغيرات الكمية والتعديلات في هيكل الانفاق.

**استعراض تجارب بعض الدول لاستهداف التضخم**

**1- تجربة تركيا:**

ويعرف Eser Turar سياسة استهداف التضخم بأنها "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام، 1997، 2001، 2004، 2008)، فإنها استطاعت في أقل من 20 سنة أن تتحول من دولة تصنف عالمياً في مرحلة النمو إلى دولة من الدول ذات الاقتصادات الناشئة، فقد أصبحت من بين القوى الاقتصادية المؤثرة عالمياً ؛ حيث تدل كل المؤشرات على ذلك إذ حازت المرتبة 16 في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والمرتبة ال 15 من بني البلدان المصدرة، وال 22 من بين البلدان المستوردة، وال 5 ضمن أكبر الأسواق العالمية الناشئة، ويرجع هذا التحول أساساً إلى الصرامة والانضباط في تجسيد سياسات الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدتها السلطات المحلية لمواجهة مختلف الأزمات التي واجهت الاقتصاد التركي، وقد اسهمت هذه السياسات الإصلاحية التي أخذت شكل برامج استقرار في تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي وتحسين أدائه والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء وبعد الأزمة المالية في فبراير 2001 تم الاتفاق على تنفيذ برنامج بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في مايو 2001 يغطي الفترة 2002 – 2004، وكان هذا البرنامج يهدف إلى خفض معدل التضخم إلى 35 % في عام 2002 وضامن النمو القائم على الصادرات وتحقيق توزيع أفضل للموارد، وفي عام 2002، أصبح البنك المركزي للجمهورية التركية) CBRT (يتمتع بالاستقلالية التامة فأعلن مروره إلى استهداف التضخم باعتباره الهدف النهائي للسياسة النقدية، وقد كان اعتماده هذا النظام ضرورياً بسبب ضعف القطاع المالي، وتتويجا لهذا المسعى تم الإعلان في عام 2001 عن معدلات التضخم للسنوات الثلاثة في اتفاق مع الحكومة فضلاً عن تحسن سياسة الاتصال ومصادر المعلومات وتطوير أدوات وطرق جديدة للتنبؤ بالتضخم، أما في عام 2005، فقد تم عقد اجتماعات لمجلس النقد بهدف اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستوى أسعار الفائدة. وفي أعقاب هذه الاجتماعات نشر البنك المركزي بياناً أكد فيه أن السياسة النقدية أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ.

**2- تجربة تشيلي:**

شهدت تشيلي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تقلبات على صعيد المستوى العام للأسعار وسعر الصرف نتيجة لعدم التناغم والتنسيق في سياسات الاقتصاد الكلي، إلا أن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم كان أكثر المشاكل الاقتصادية التي تؤرق الحكومة التشيلية لعقود من الزمان خصوصا عندما بلغ التضخم معدلات مرتفعة في منتصف السبعينات نتيجة التمويل التضخمي "التضخم المفرط" عجز الموازنة عندها بدأت الحكومة في تقييد سياساتها النقدية والمالية مصحوبة بالانضباط في التنفيذ في ظل برنامج إصلاحي طويل الأجل إلا أن النتيجة كانت غير مرضية في التنفيذ نتيجة لعدد من الأسباب من ضمنها الصدمات الخارجية، وصياغة التوقعات التضخمية بطريقة غير ممنهجه بالإضافة إلى الهيمنة المالية وكخطوة أولى لتحقيق معدلات تضخم منخفضة نال البنك المركزي التشيلي استقلاليته في عام 1989، أعقب ذلك حدوث تقدم خلال الفترة التي أعقبت استقلاليته البنك المركزي حيث صممت عدد من البرامج الاقتصادية لمكافحة التضخم، فضلا عن تركيز هدف البنك المركزي على تحقيق استقرار الأسعار، حيث تبني البنك المركزي تدريجي استهداف التضخم في عام 1999 من خلال معدل تضخم مستهدف 3 في المائة بهامش تقلب بحدود 1 في المائة، أدى ذلك إلى تراجع معدل التضخم من 20 في المائة في بداية المرحلة إلى 3 في المائة بنهايتها كما ارتفع معدل نمو الناتج بشكل ملحوظ ليصل إلى أعلى من 8 في المائة خلال الفترة من 1991 وحتى عام 1997 ليماثل معدل النمو المسجل في دول النمور الآسيوية خلال تلك المرحلة وذلك قبل أن يتراجع في عام 1998 إلى 4.3 في المائة ويسجل انكماشا بنحو 9.2 في المائة خلال النصف الأول من عام 1999، ثم اعتمدت السلطات النقدية على تنفيذ عدد من الإجراءات في إطار التبني الفعلي لسياسة استهداف التضخم يكمن

أبرزها في تعويم سعر الصرف وتعميق أسواق مشتقات الصرف الأجنبي وتحرير الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات حيث أدت هذه الإجراءات إلى توفير المناخ الملائم لاستهداف التضخم مما مكن السلطات النقدية من الحد من ارتفاع معدلات التضخم والحفاظ على استقراره.

**3- تجربة اندونيسيا:**

شهد الاقتصاد الاندونيسي معدلات منخفضة ومستقرة نسبياً من التضخم بعد اتباع البنك المركزي سياسة استهداف التضخم في يوليو 2005 مع حرصه على كسب ثقة المتعاملين في السوق من القطاع الخاص والأفراد، إلا أن التحديات التي واجهت البنك المركزي في هذا الشأن بعد الأزمة المالية العالمية حيث خضعت 47 إلى نقاشات مستفيضة من جانب صناع السياسات النقدية بهدف ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تبني البنك المركزي استهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية بناء على مقتضيات قانون البنك المركزي ووفقا للتفاهم بين البنك المركزي والسلطات السياسية، وقبل إصدارٍ قانون البنك المركزي رقم 23 لسنة 1999 كانت السلطات النقدية تستهدف معدلات محددة للتضخم إلا أن عملية الاستهداف أصبحت رسمية بعد صدور القانون الذي ضمن للبنك المركزي الاستقلالية الكاملة بما يعزز مصداقية البنك المركزي، كما حرص البنك المركزي على نشر معدلات الفائدة المستهدفة في الموقع الالكتروني للبنك بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الأخرى للسلطات الحكومية ذات الصلة مثل وزارة المالية، حيث تم اعتماد ثالث سنوات كأفق زمني لتطبيق سياسة التضخم المستهدف بناء على مرسوم دستوري وقع عليه وزير المالية بحيث يتم استهداف تضخم في حدود 4 في المائة لعامي 2016 و 2017 و5.3 % في المائة لعام 2018 مع حدود مسموح بها (+/- 1) في المائة، هذه المعدلات تم اعتمادها من البنك بلية وفقا للبنك المركزي كسقف متوقع من قبل قطاع العمال لبناء توقعاتهم المستقلة للمساهمة في تخفيض معدلات التضخم للحدود المسموح بها، التزم كل من البنك المركزي والحكومة الاندونيسية بتحقيق المعدل المستهدف من خلال أدوات السياسة النقدية وبدعم من السياسة المالية.

**4- تجربة مصر:**

أعلن البنك المركزي خلال العام المالي 2003/2002 عن تغيير السياسة النقدية المتبعة والانتقال إلى تطبيق استراتيجية استهداف التضخم، استتبع ذلك صدور قانون جديد للبنك المركزي وتكوين لجنة لمتابعة السياسات النقدية بالبنك المركزي ولجنة أخرى عليا لنفس الهدف مكونة من أعضاء مجلس إدارة البنك إضافة إلى لجنة مشتركة بين أعضاء البنك المركزي والحكومة لمتابعة تنفيذ تلك الاستراتيجية، وتضمن القانون منح البنك المركزي استقلالية كاملة لتنفيذ أدوات السياسة النقدية ورقابة كاملة على البنوك ونظم المدفوعات وأكد على أهمية شفافية المعلومات. وفق هذا الإطار يعتبر استقرار الأسعار الهدف الرئيس لهذه السياسة الذي يتقدم على غيره من الأهداف وبناءً عليه يلتزم البنك المركزي بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم في المدى المتوسط بما يساهم في بناء الثقة والمحافظة على معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو الاقتصادي، عليه عمل البنك المركزي منذ عام 2003 على توفير المتطلبات الأساسية لنجاح سياسة استهداف التضخم وتهيئة الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بما يتلاءم مع هذا التحول وهو ما استلزم تبني نظام "إطار أسعار الفائدة" كما يعمل البنك المركزي المصري كذلك على استخدام عمليات السوق المفتوحة لإدارة السيولة بما يضمن تحقيق أهداف التضخم، يرى البنك المركزي المصري أن استخدام مؤشر أسعار المستهلكين غير ملائم كمعيار لاستراتيجية استهداف التضخم وذلك لتعرضه للعديد من التقلبات الموسمية ولتضمنه لأسعار بعض السلع الأساسية التي تندرج تحت طائفة السلع الخاضعة للدعم الحكومي والذي يصل في حالة بعض السلع إلى مستوى20 في المائة، بناءً عليه، اعتمد البنك المركزي استخدام مؤشر التضخم الأساسي Core Inflation كبديل للرقم القياسي لأسعار المستهلكين وكمعيار لسياسة استهداف التضخم، منذ الإعلان

الرسمي لتنبي هذه السياسة في عام 2003 واجه الاقتصاد المصري مجموعة من الصدمات والتحديات الداخلية والخارجية التي حالت نسبياً دون نجاح هذه السياسة كان من بينها الأزمة المالية العالمية والأوضاع التي شهدها الاقتصاد المصري في أعقاب عام 2011 والضغوطات التي شهدتها أوضاع الموازنة العامة للدولة وما نتج عنها من ارتفاع لمستويات العجوزات في الموازنة العامة للدولة والدين العام علاوة على الضغوط على قيمة العملة المحلية لتتجه نحو الانخفاض بعد أن قررت لجنة السياسة النقدية خفض اسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي بواقع 100 نقطة اساس في اجتماعها المنعقد في شهر فبراير 2019 قررت اللجنة في اجتماعاتها اللاحقة أن مستويات أسعار العائد الأساسية الحالية تعد مناسبة لتحقيق معدل التضخم المستهدف والمعلن منذ ديسمبر 2018 والبالغ 9 في المائة) ومواصلة البنك المركزي سعيه إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية بما يشمل تطوير إطار السياسة النقدية بهدف استكمال التحول الكامل إلى إطار استهداف التضخم.

**التضخم في السودان**

ان المستويات المرتفعة من التضخم كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى تردي الأداء الاقتصادي في السودان وذلك لأن استمرار معدلات التضخم في الارتفاع أضعف من القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتفاقمت المشكلة عندما اعتمد الناتج الاقتصادي بشكل حرج على الواردات كما هو الحال في الاقتصاد السوداني.

**أولا: أسباب التضخم في السودان**

يعزي التصاعد في معدلات التضخم في الغالب إلى زيادة عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات في الاقتصاد، ونجد أن الانفاق الحكومي يؤدي إلى رفع معدلات التضخم في حالة زيادة المرتبات والأجور مما يؤدي إلى مزيد من الاستهلاك، وتلعب كذلك العوامل النفسية والتوقعات التضخمية دوراً في استمرار الارتفاع في معدلات التضخم حيث يتم حساب التكلفة حسب التوقعات المستقبلية للأسعار (Expectations)، كذلك أدى انفصال الجنوب ثم الحروب الأهلية في غرب البلاد واسقاط حكم حكومة عمر البشير عام 2019م ثم فيضان النيل عام 2020م جميع هذه العوامل مجتمعه أدت إلى مزيد من رفع معدلات التضخم والذي أدى بدوره إلى تدهور في الإنتاج مما أدي إلى المزيد من التدهور لبنيات الاقتصاد السوداني وبالتالي فإن التضخم في السودان تعتبر ظاهرة مركبة ومعقدة ناتجة عن تفاعل وتداخل عدة مسببات سواء كان من ناحية الطلب الكلي أو مستوى تكلفة الإنتاج او العوامل الهيكلية او العوامل النفسية، وتعزي أسباب التضخم الرئيسية في السودان غير التي ذكرت سابقا إلى:

1- الزيادة الكبيرة في عرض النقود بسبب تزايد حجم استلاف الحكومة من البنك المركزي.
2- الفجوة الكبيرة والمتكررة بين موارد واستخدامات النقد الأجنبي.
3- تدني الإنتاجية في القطاعات الرئيسية (الزراعي – الصناعي) مما ادى إلى زيادة تكلفة الإنتاج ومن ثم تصاعد اسعار السلع المنتجة وخصوصاً في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعريه على المنتجات النهائية.
4- استيراد التضخم عبر الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية وهو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي.
5- اعتماد برنامج إصلاحي منذ يونيو2012 م أسفر عن انخفاض حاد في سعر الصرف الرسمي والاسمي) انخفاض سعر الجنيه مقابل العملات الأجنبية) وارتفاع الضرائب والإلغاء التدريجي لدعم الوقود.
6- تزايد أعباء الديون الخارجية وتزايد الأعباء المترتبة عليها.

**ثانيا: كيفية حساب التضخم في السودان**

اتفقت مراجع الاقتصاد الكلي على ثلاثة طرق أساسية يحتسب بها التضخم لكن هناك طريقة واحدة منهم معتمده لحساب التضخم في السودان نجملها في الآتي:

1- الأرقام القياسية لأسعار المنتج: Producer Price Index (PPI)

وتستخدم هذه الطريقة بواسطة الدول المتقدمة والصناعية نسبة لتوفر المعلومات حيث أن جمع البيانات التي تتم عند باب المزرعة أو المصنع أو مكان الخدمة، وهذا الرقم لا يتأثر بالعوامل الجانبية مثل الضرائب وخدمات الترحيل أو أي إضافات للسعر، حيث تكون الأسعار حديثة وتحتاج معالجة البيانات لتقنية عالية وإمكانيات بمستوى عالي لا تتوفر في الدول النامية بعد تكوين الرقم (PPI) بطرق ومعادلات معينه.

2- مخفض اجمالي الناتج المحلي: Gross Domestic Product (Deflator)

وتقوم هذه الطريقة بحساب رقم معدل التضخم بمخفض إجمالي الناتج المحلى الإجمالي Gross Domestic Product (Deflator) وهذا الرقم يصعب تكوينه في السودان لعدة أسباب منها أن اجمالي الناتج المحلي يحسب سنوياً، بمعنى أن المخفض لا يحسب على مدى عام إلا بعد نهايته وأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يدخل في تكوين رقم المخفض مما جعله مؤشرا ولا يعكس حقيقة القطاعات التي عدلت فيها الأرقام بواسطته.

3- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI):

لقد كانت الحاجة إلى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معينة من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة ولذلك فإن الرقم القياسي لنفقة المعيشة (يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداماً، ولكن نظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة معينه دليلاً على هذا المستوى، وهي الطريقة المستخدمة لحساب التضخم في السودان ومعظم الدول النامية وعدد من الدول الصناعية الأخرى نظرا لشموليته وسهولة حسابه بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى، ويضم المجموعات السلعية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السودان اثنا عشر مجموعة من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات، ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يُقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يقيس تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر، ويمكن حساب ال (CPI) اسبوعياً أو شهرياً أو خلال العام)، وعلى الرغم من فعالية هذا القياس (CPI) في مراقبة الاتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات، إلا انه ما ا زل يعاني من عدة عيوب منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المخفضة بواسطة تجار التجزئة حيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناءً على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينه، فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك.

**ثالثا: جهود السياسة النقدية المبذولة لمكافحة التضخم في السودان:**

استخدم بنك السودان المركزي عدد من أدوات السياسة النقدية (Monetary Policy) للحد من ارتفاع معدلات التضخم وتشمل الآتي:

- الاحتياطي النقدي القانوني

احتفاظ المصارف بأرصدة نقدية لدى بنك السودان في شكل احتياطي نقدي قانوني محدده من جملة الودائع بالعملة المحلية ومن جملة الودائع بالعملات الأجنبية وتحديد نسبة معينه تخفيض للمصارف التي تقوم بتمويل إنتاج وتصنيع وتصدير السلع المستهدفة في البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي.

- استخدام أدوات السوق المفتوحة

وذلك من خلال تفعيل مزادات بيع وشراء الأوراق المالية واصدار شهادات إجارة أصول البنك المركزي) شهاب (بواسطة بنك السودان المركزي بجانب الشهادات الأخرى لإدارة السيولة في القطاع المصرفي.

- سوق ما بين المصارف

وذلك بإلزام المصارف بالموجهات والإجراءات المنظمة لصندوق إدارة السيولة لضمان تعزيز قدرتها على إدارة سيولتها بكفاءة وتشجيع المصارف على حفظ الودائع والتمويل بالعملتين المحلية والأجنبية وبيع وشراء الأوراق المالية، والتعامل بالنقد الأجنبي فيما بينها، وتشجيع المصارف للاستفادة منها في تصكيك أصولها الرأسمالية للاستفادة منها في دعم السيولة لدي المصارف وسوق المال وعمليات ما بين المصارف.

**رابعا: قياس أثر سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية في السودان**

سيتطرق هذا المبحث إلى عمل نمذجة قياسية للظاهرة التضخمية في السودان بناءً على الأدوات والأساليب الإحصائية والرياضية.

1- تحديد متغيرات النموذج القياسي

استنادا إلى الدراسات السابقة ورؤى المدارس الاقتصادية المختلفة للتضخم يمكن استنتاج عدد من العوامل التي من شأنها التأثير على التضخم هي سعر الصرف وعرض النقود والاستثمار والإنفاق الحكومي عليه يمكن التعبير عن التضخم في السودان (INF) بالمتغيرات التالية (سعر الصرف (EX)، عرض النقود (MS)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، الانفاق الحكومي (G)).

2- الاشارات المتوقعة لمعالم دالة التضخم

- يتوقع أن تكون إشارة معامل معدل سعر الصرف (EX) موجبة تدل على طردية العلاقة بين زيادة معدل سعر الصرف والتضخم.
- يتوقع أن تكون إشارة معامل معدل عرض النقود (MS) موجبة تدل على طردية العلاقة بين زيادة معدل عرض النقود وارتفاع والتضخم.
- يتوقع أن تكون إشارة معامل الناتج المحلي الاجمالي (gdp) سالبة تدل على العلاقة العكسية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.
- يتوقع أن تكون إشارة معامل معدل الانفاق الحكومي (G) موجبة تدل على طردية العلاقة بين زيادة معدل الانفاق الحكومي والتضخم.

3- خطوات تقدير النموذج

- اختبار الاستقرار

تم استخدام اختبار (ADF) لمعرفه مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية موضع الدراسة والجدول التالي يوضح نتيجة الاختبار.

جدول رقم (1) نتائج اختبار جذور الوحدة results Unit Root Test

| المتغير | الرمز | القيمة الحرجة | القيمة الاختيارية | مستوى الاستقرار |
|---|---|---|---|---|
| التضخم | INF | -2.943427 | -7.849470 | الفرق الأول |
| سعر الصرف | EX | -2.938987 | -3.622804 | المستوى |
| عرض النقود | MS | -2.941145 | -5.344211 | المستوى |
| الناتج المحلي الإجمالي | GDP | -2.957110 | 6.264087 | المستوى |
| الانفاق الحكومي | G | -2.943427 | -6.37272 | الفرق الأول |

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل القياسي – 2019م

يوضح الجدول من خلال نتائج التحليل استخلصنا النتائج التالية:

أ- سلاسل مستقرة في المستوى:

- سعر الصرف.
- عرض النقود.
- الناتج المحلي الإجمالي.

ب- سلاسل مستقرة في الفرق الأول – الرتبة (1):

- التضخم.
- الانفاق الحكومي.

4- اختبار التكامل المشترك:

$$\mathbf{LOG(INF) = C(1) + C(2) * LOG(EX) + C(3) * LOG(MS) + C(4) * LOG(GDP) + C(5) * LOG(G) + C(6) * LOG(EX - 3)}$$

جدول رقم (2) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لدالة التضخم

| فرضية العدم | LR | القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% |
|---|---|---|
| None* | 224.0837 | 69.81889 |
| At most1* | 47.984761 | 44.85613 |
| At most 2* | 24.65868 | 29.79707 |
| At most 3* | 5.860251 | 15.49471 |
| At most 4 | 0.446759 | 3.841466 |

المصدر : اعداد الباحث من نتائج التحليل القياسي – 2020م

بناء على النتائج الجدول نجد أن هناك عدة فرضيات حول عدد متجهات التكامل المشترك لمتغيرات دالة التضخم وتم قبول المتجهات عدد الفرضيات (None- At most1*) حيث بلغت القيمة المحسوبة للإمكان الأعظم

(47.984761- 224.0837، Trace=) وهي تقل عن القيمة الحرجة (69.818 ، 44.856، Value Critical=) على التوالي عند مستوى معنوية 5% تؤكد على وجود متجهين للتكامل المشترك وبالتالي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا وبذلك يصبح النموذج له خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.

5- تقييم نتائج نموذج الدراسة

باستخدام طريقة المربعات الصغرى تم الوصول إلى نتائج تقدير دالة التضخم كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (3) نتائج تقدير دالة التضخم خلال الفترة (1980-2018م)**

| المتغيرات | المعاملات | احصائية (T) | Sig |
|---|---|---|---|
| **الثابت (INF)** | -15.88392 | -2.677241 | 0.0113 |
| سعر الصرف (EX) | 116.8329 | 3.420382 | 0.0016 |
| عرض النقود (MS) | 0.067534 | 1.530321 | 0.1352 |
| الناتج المحلي الإجمالي (GDP) | -0.087902 | -3.111284 | 0.0038 |
| الانفاق الحكومي (G) | 0.036656 | 0.720502 | 0.4761 |
| سعر الصرف (EX-1) | -113.5889 | -3.424943 | 0.0016 |

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل القياسي – 2020م

بناء على النتائج الجدول نجد أن هناك عدة فرضيات حول عدد متجهات التكامل المشترك لمتغيرات دالة التضخم وتم قبول المتجهات عدد الفرضيات (*None- At most1) حيث بلغت القيمة المحسوبة للإمكان الأعظم (47.984761- 224.0837، Trace=) وهي تقل عن القيمة الحرجة (69.818 ، 44.856، Value Critical=) على التوالي عند مستوى معنوية 5% تؤكد على وجود متجهين للتكامل المشترك وبالتالي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا وبذلك يصبح النموذج له خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.

6- تقييم نتائج نموذج الدراسة

باستخدام طريقة المربعات الصغرى تم الوصول إلى نتائج تقدير دالة التضخم كما هو موضح في الجدول التالي

**جدول رقم (4) نتائج تقدير دالة التضخم خلال الفترة (1980-2018م)**

| المتغيرات | المعاملات | احصائية (T) | Sig |
|---|---|---|---|
| الثابت (INF) | -15.88392 | -2.677241 | 0.0113 |
| سعر الصرف (EX) | 116.8329 | 3.420382 | 0.0016 |
| عرض النقود (MS) | 0.067534 | 1.530321 | 0.1352 |
| الناتج المحلي الإجمالي (GDP) | -0.087902 | -3.111284 | 0.0038 |
| الانفاق الحكومي (G) | 0.036656 | 0.720502 | 0.4761 |
| سعر الصرف (EX-1) | -113.5889 | -3.424943 | 0.0016 |

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل القياسي – 2020م

*** R-squared=0.4636**

***Adjusted R-squared =0.3849**

*** Durbin-Watson stat = 0.61107**

*** (F-statistic) =5.8826**

*** (sig)= 0.000509**

ويتضح من الجدول ما يلي:

- إشارة معامل معدل سعر الصرف موجبة دالة على وجود علاقة طرديه تربط بين معدل التضخم وسعر الصرف وهذا يرتبط بواقع الحال في السودان كما أنه يتفق مع النظرية الاقتصادية، أما اشارة معامل عرض النقود موجبة دالة على وجود علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أما إشارة الناتج المحلي الاجمالي سالبة دالة على وجود علاقة عكسية تربط بينها وبين التضخم وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أما إشارة معامل الإنفاق الحكومي موجبة دالة على وجود علاقة طردية تربط بينها وبين التضخم وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- معالم دالة التضخم ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (10%) باستثناء عرض النقود والإنفاق الحكومي وهذا يدل على وجود علاقة سببيه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة (W.D) في المعادلة السلوكية لدالة التضخم (0.611) حيث أن القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعيارية (2) مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (البواقي) في مرحلة التقدير.

7- اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

اعتمدنا على متباينة Theil لاختبار مقدرة دالة التضخم على التنبؤ، والجدول التالي يوضح مقدرة النموذج المقدر على التنبؤ كما يلي:

**جدول رقم (5) مقدرة دوال النموذج على التنبؤ**

| المعادلة | Theil |
|---|---|
| التضخم | 0.4241 |

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل القياسي – 2020م

يتضح من الجدول أن قيمة معامل ثايل بلغت في معادلة التضخم (0.4241) وهي قيمة تقترب من الصفر ويدل ذلك على القدرة العالية لدالة التضخم على التنبؤ.

**تقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في القطاع النقدي على التضخم**

شهدت الفترة (1980/89م) تذبذب كبير في معدلات التضخم بمتوسط بلغ حوالي (39.08%) ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تطبيق برامج إصلاحات نقدية واضحه خلال هذه السنوات و اللجوء المتكرر إلى الاستدانة من النظام المصرفي أو تسييل الأرصدة الأجنبية بهدف تمويل عجز الميزانية واستمر هذا الارتفاع خلال الفترة (1990/95م) حيث لم تنجح السياسات في تخفيض معدلاتها بمتوسط بلغ حوالي (99.18%) ويعزى ذلك إلى النمو الكبير والغير منضبط لعرض النقود بينما في الفترة من (1996/2004م) نجحت السياسات المتبعة في تخفيض معدلات التضخم في الأعوام (1998-1999-2000-2001-2002-2003-2004م) ويعزى ذلك إلى الانضباط النسبي في معدلات نمو عرض

النقود بينما لم تنجح في تحقيق الهدف خلال العامين (1997-1996م) بسبب اللجوء المتكرر إلى الاستدانة من النظام المصرفي أما الفترة (2006/2016م) فقد شهدت تذبذبات متواتره بمتوسط بلغ حوالي (18.8%) ويرجع السبب في ذلك إلى اللجوء إلى الاستدانة من النظام المصرفي وإلى النمو الغير منضبط لمعدلات عرض النقود ,أما خلال الفترة (2017 – 2018م) والتي شهدت ارتفاعات كبيرة جدا في معدلات التضخم بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني والاضرابات العمالية بسبب الارتفاع الحاد في الأسعار وتدني الأجور وبالتالي توقف عجلة الاقتصاد في البلاد ثم اسقاط حكومة الإنقاذ عام (2019م) ومحاولات الحكومة البائدة لتهريب الأموال خارج البلاد.

**أهم الاستنتاجات:**

من خلال تتبعنا لمعدلات التضخم في السودان ببيان اسبابها وآثارها ومؤشراتها واهم الأحداث المؤثرة في فترة الدراسة والجهود المبذولة من قبل الدولة لمكافحتها يمكن أن نخلص إلى أن التصاعد في معدلات التضخم في الغالب يعزي إلى عدم الاستقرار السياسي وتوقف عجلة الإنتاج في البلاد كذلك زيادة معدلات عرض النقود بمعدلات تفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات في الاقتصاد السوداني، ومن خلال تتبعنا لآثار التضخم نجد انها انعكست بصورة مباشرة على المجتمع من خلال تأثيره على القدرة الشرائية لذوي الدخول الثابتة وعلى هيكل الإنتاج وعلى الميزة النسبية للمنتجات الوطنية وازدياد معدلات البطالة.

**وتوصلت الدراسة إلى:**

1- وجود متجهان للتكامل المشترك لنموذج التضخم ومحدداته.
2- عدم معنوية كل من عرض النقود والإنفاق الحكومي مما يعني أنه يجب العمل على خفض الإنفاق الحكومي غير المنتج ورفع القيود عن بعض بنود الإنفاق العام والموجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية المستهدفة وذات الجدوى الاقتصادية الفعالة.
3- استهداف التضخم عبارة عن إطار للسياسة النقدية يتمكن البنك المركزي بواسطتها من تحقيق خفض معدلات التضخم في المدى القصير والمحافظة على استقرار الأسعار في الآجال الطويلة وهو هدف فشلت الدولة في تحقيقه.
4- تسبب مرونة سعر الصرف التي يتطلبها استهداف التضخم عدم الاستقرار المالي فلا يمكن تجنب التقلبات في سعر الصرف خاصة إذا كانت كبيرة وغير متوقعه كما هو الحال في الاقتصاد السوداني الحالي.
5- لتطبيق سياسة ناجحة لاستهداف التضخم في السودان لابد من الربط بين أهداف السياسات النقدية والمالية وتحقيق الاستقرار السياسي وتشغيل عجلة الإنتاج في البلاد وأيضا إعادة الثقة بين المواطنين والمقيمين مع المصارف لجذب الاستثمارات الأجنبية مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الأخرى.

## التوصيات والمقترحات.

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها يوصي الباحثان ويقترحان ما يلي:

1- ضرورة عمل وحدة مشتركة بين بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية وذلك لتوحيد عمليات التقدير للإحصاءات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية.
2- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والمحلية في البلاد وذلك بزيادة الإنتاج وتهيئة المناخ المناسب الجاذب للاستثمار في السودان.
3- محاولة الاستفادة من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي.

4- إجراء دراسة تحليلية كافية للآثار الايجابية والسلبية التي يتوقع حدوثها جراء تبني سياسة استهداف التضخم بغية تعظيم المكاسب الايجابية.
5- من اجل التطبيق السليم لسياسة استهداف الضخم لابد من استيفاء كل المتطلبات الاقتصادية ولاسيما توفر عدد من الأدوات غ المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصداقية والشفافية.
6- تحسن سعر الصرف في البلاد وذلك عن طريق دعم وتوسيع قنوات الإنتاج لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ثم تشجيع الصادرات.
7- عدم اتخاذ سياسة نقدية توسعية وترشيد الانفاق الحكومي خاصة الانفاق الجاري.
8- تفعيل أدوات الرقابة المصرفية لضبط السيولة والائتمان.

## قائمة المراجع.

**أولاً- المراجع بالعربية:**


- أنزو آروتشي ومحسن خان (2000)" الانظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم صندوق النقد الدولي " مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، سبتمبر.
- شوقي جباري وحمزة العوادي (2014)"سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وشيلي وتركيا"، لجزائر، جامعة أم البواقي.
- طارق الرشيد وسامية حسن محمود (2010)"سياسة استهداف التضخم والعلاقات التوازنية في الاقتصاد السوداني " مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والاحصائية، جامعة أمدرمان الإسلامية، السودان، العدد السادس.
- عبد الله احمد عبد الله أبوبكر (2011)" اثر سياسة التحرير الاقتصادي في معدلات التضخم (1980- 2010) " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- ماجد حسني صبيح (2015) "تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2013 – 2004) "ورقة علمية منشورة في مجلة الجامعات الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، يناير.
- محمد عبد الحميد بخيت محمد (2011)" فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان خلال الفترة (1990 – 2010)" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم. .
- هويدا خالد محمد عباس (2011)" تقدير دالة التضخم في السودان خلال الفترة (1990– 2010) "رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.


**المواقع الإلكترونية**


- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9
- http://scholarlib.vt.edul theses/available/etd.080/2002- unrestricted/thesis.pdf 20/03/2005.-1
- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/4833503-
- https://www.ibelieveinsci.com/?p=794155-

- www.rba.gov.au/publication And Research /Co Ferences /2004/ Kuttner consulter Le 20/03/2005.

## الملاحق

| Gdp | Ex | Ms | Inf | السنة |
|---|---|---|---|---|
| 5926.930432 | 139.2 | 1232.11 | 26.1 | 1980 |
| 6282.140446 | 150 | 1569.61 | 22.5 | 1981 |
| 7040.1 | 118.7 | 2161.04 | 27.7 | 1982 |
| 7185.125092 | 111.8 | 2774.5 | 31.1 | 1983 |
| 6825.184386 | 153.4 | 3261.49 | 32.4 | 1984 |
| 6396.724958 | 124.2 | 5274 | 46.3 | 1985 |
| 6742.9 | 155.1 | 7266 | 29 | 1986 |
| 7699.85766 | 142.2 | 10407 | 25 | 1987 |
| 7676.316406 | 144 | 14209 | 49.1 | 1988 |
| 8361.889872 | 238.9 | 22709 | 74.1 | 1989 |
| 7904.478464 | 217.7 | 31645 | 67 | 1990 |
| 8471.703362 | 318.5 | 52696 | 120.4 | 1991 |
| 9056.7 | 46.6 | 141595 | 119.3 | 1992 |
| 9471.179744 | 60.2 | 268583 | 101.1 | 1993 |
| 9566.3 | 68.6 | 405353 | 116.8 | 1994 |
| 13828.44162 | 52.7 | 705866 | 69.5 | 1995 |
| 12086.27183 | 56.7 | 1166000 | 129.2 | 1996 |
| 13618.95863 | 69.1 | 1597100 | 47.19 | 1997 |
| 14847.83312 | 66.3 | 2069500 | 17.01 | 1998 |
| 13157.12 | 59.9 | 2579200 | 16.16 | 1999 |
| 13483.48 | 66.4 | 3466700 | 8.6 | 2000 |
| 14883.32 | 71.7 | 4322100 | 4.8 | 2001 |
| 15246 | 74.9 | 5632700 | 8.4 | 2002 |
| 16173 | 73.6 | 7340900 | 7.4 | 2003 |
| 19300 | 74.1 | 9604500 | 8.7 | 2004 |
| 20300 | 81.3 | 14031400 | 8.4 | 2005 |
| 22400 | 94.1 | 17871800 | 7.2 | 2006 |
| 24800 | 100 | 19714600 | 8.1 | 2007 |
| 23420 | 102.9 | 22933200 | 14.3 | 2008 |
| 24870 | 107.4 | 28314500 | 11.2 | 2009 |
| 26480 | 116 | 35497900 | 13 | 2010 |
| 27040 | 110.2 | 41853100 | 18.1 | 2011 |
| 27680 | 112.7 | 56663300 | 35.6 | 2012 |
| 29560 | 115.7 | 66445700 | 25.6 | 2013 |
| 31640 | 130.47 | 77739000 | 25.7 | 2014 |

| Gdp | Ex | Ms | Inf | السنة |
|---|---|---|---|---|
| 33010 | 160.52 | 93642600 | 12.6 | 2015 |
| 34700 | 176.71 | 1.21E+08 | 17.6 | 2016 |
| 36504.4 | 217.65 | 2.03E+08 | 32.4 | 2017 |
| 38585.1508 | 110.2 | 2.03E+08 | 63.3 | 2018 |